

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية الرهاوي على شرح الكاتي على إيساغوجي

المؤلف

يحيى بن قراجا (الرهاوي)

وقف احمد بن محمد بن القاسم بن علي رواق المفاصلة بالازهر

الرساوي
على الكافي

رحمهما الله

سما



سجل في حرم
عبد السلام
عليه
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
م
مكتبة جامعة القاهرة

قال شيخنا الثاني في شرحه في عقيدته بنزهة واصفاً نسبة بينهما بالاول اقسام التقابل
عند القوم اربعة تقابل التضاد وتقابل العدم والملكية وتقابل الحب والاباء
لان المتقابلين اما ان يكونا وجوديين او وجوديا وعدميا فان كانا وجوديين فان كان
تقابل كل منهما بالقباس الى تعقل الآخر فتضادان كالأبوة والبنوة وان لم يكن تعقل كل منهما
بالقباس الى تعقل الآخر فتضادان كالسواد والبياض وان كانا وجوديا وعدميا والآخر
وجوديا فان اعتبر في العدمي كون الموضوع قابلا للوجودي بحسب خصه لعدم اللجوء في
الامر داو نوعه لعدم اللجوء عن المرأة او جنبه القريب لعدم اللجوء عن العرس او جنبه
البعيد لعدم اللجوء عن الشيء فمتقابلان تقابل العدم والملكية وان لم يعتبر ذلك
كالسواد والالاسواد فتقابل الازهار والسلب الا ان بعضهم في مباحث الفلسفة
اعتبر في مفهوم التضاد والعدم والملكية قيد اخر وهو في التضاد ان يكون بينهما غائب خلاف
كالسواد والبياض بخلاف البياض والصفرة وفي العدم والملكية ان يكون العدم لهما الوجودي
عما هو من شأنه في الوقت لعدم اللجوء عن التوسج بخلافه عن الامر فكل من التضاد والعدم والملكية
بالمعنى الاول اعني منه بالمعنى الثاني ضرورة ان المطلق اعم من المقيد وسمى التضاد المطلق تضادا
مشهورا لا سيما في بين عوام الفلسفة والمقيد حقيقة لكونه معبرا في علومهم الحقيقية
واما العدم والملكية فعلى التضاد والعكس من التضاد وتكونهم هو المطلق منهما حقيقة والمقيد
مشهور بانتمى للامم وذكر السموكي في شرحه لم يلزم اعم من كونها وما يجعل علمهم كعلمهم
ومما اضاده العشرى الاول الاقسام الاربع على وجهين فما جسد ذلك في تمام النظم
وكيفت ذلك هنا فاسميت له اسم ربيع الذي هو في اسم عليه عما من شأنه ان يكون مصدرا
ولبا صيته ايضا بلحمة التضاد

٩٦٤
٩٦٤

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وصل الله على سيدنا محمد وآله

احمد من انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده واشكروا من اعترف بالمخلوقات في مجار وجوده واصلي واسلم
على افضل نوع البشر وخاصة وعلى المدحجته وبعد هذا انطلق لطيف على شرح ايساغوجي للعلامه الكافي
يقع بقلعه ويشرح مشكله علقه مع قلة النسخه ونقص الباع في هذه الصاعه ليصير به المتشدي ويتذكر
به المتشدي راجيا جزيل الثواب من الكريم الوهاب
الحمد لله الواجب وجوده الى الحمد هو الشا بالجميل من
عنه وغيرها والمحق سبحانه وتعالى هو الحق المحقق للحد والاطلال وانصافه تعالى بوجوب الوجود وهو الاصل الذي شهد
على انه يتصف بصفات الالهية فحق بالذات الذي انصف بوجوب الوجود ومعنى واجب الوجود هو الذي يكون
وجوده من ذاته يعني ان ذاته اقتضت وجوده فالذات على الوجوب الوجود والعلية العقلية تقارن معلولا
على انه قد ثبت بالبرهان ان وجوب الوجود نفس ذاته تعالى كما قد ثبت في محله والمنع ما انقضت ذاته عدمه والممكن
ما استوي طر فاه الوجود والعدم بالنسبة الى ذاته ولا يفرج احدا بالابحرج وغيره عطف تغيير والتغير في سواه
ما عايد الى المذكور اي سوي المذكور وهو الواجب والمنع الصادر باختيار شرحه وجميعه في اشارة الى
في قول الحكماء ان وجوب لا يختار وفي قول المعتزلة من اضافة الخير الى اسم والشر الى العدم لا يختار
هذه الخطة لاصول الدين فمن راعة الاستهلال اصبحت بواجبة ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي
في هذا المبدأ والخبر وانتم المضاف اليه مقامه وهو في الاصل علم بطل كان يدعون بسخة باسمه عند تقدير
الكليات وتقييمها ثم جعل على طريقتين بالثقل والعلية وقيل هو اسم للحكيم الذي استخرج وقيل معناه
المدخل اي مكان الدخول في المنطق وقيل غير ذلك اعلم ان للمنطقين اصطلاحات اي الكليات
والعقليات والقضايا والقياس والبرهان والمجدول والخطية والشروط والافتقار والعكس
لمن سبقت اي شي من العلوم المواد العلوم النظرية غير المنطق لانه لا يردون البديعية لان النتائج الى
المنطق انما هو النظرية لان الفكر ليس بصواب دايما لدرجته المتفاوتة في مقتضيات الافكار فثبت
الحاجة الى قانون يقيده معرفة طرق القياس النظريات العقلية والتقديرية والاطاعة بالافكار
الصحيحة والفاسدة الواقعة فيها هي يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتب واي فكر صحيح او فاسد
وذلك القانون هو المنطق وانما يسمى به لان ظهور القوة النظرية انما تحصل ليسم والبدعييات
لا يقع فيها التناقض وان وقع فيها اختلاف انما هو بحسب عدم الممارسة والألف لا باعتبار مكانها
العقل والبراد بالوجوب هنا العدمي وهذه تتوقف معرفة على بيان الدلالات وجه التوقف
انه لا شغل للمنطقي من حيث هو الا لفظ لان لم يصل الى النصور ليس لفظ الجس والفصل بل معناها
وكذلك لم يصل الى النصور ليس لفظ الجس المتصرف من مومات القضايا لا لفظها لكن لما توقف
اقادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر مقصودا فيها بالعرض ولما كان النظر فيها من حيث
انما دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة او نقول لما كان العتيم الى الكليات الدائري والعبد في
الذين ساقان من الكليات العتيم من المفرد والعتم من اللفظ وجب العتيم لمباحث الالفاظ وتقدمها

ولما

البرهان

لا ان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة عليه وجب التقديري ولا ان ذكر لقرين الدلالة وتقيمه
ومعنى ان المعنى بعد مباحث الالفاظ باب من الفن بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحث
والدلالة كون الشيء كماله يلزم من العلم به العلم بشي اخر المراد بان كماله الصفة اي بصفته فالدلالة صفة
الدلالة بسبب لزوم العلم بالشيء اذ لو لا هذه الحالة لما لزمت من العلم بالشيء العلم بشي اخر مثلا الدخان له ذات
وصفة بصفته هي الدلالة التي هي بسبب لزوم العلم والبراد بالعلم هنا المعنى العام وهو الاعتقاد
الراجح ان علم اليقين وانطق لا المعنى الاضطر وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت والمراد
باللزم اعم من ان يكون مبنيا او غير مبنيا ليشمل جميع اقسام اللزوم والاول كالشكل الاول والثاني
كما في الاشكال والاول اي الشيء الاول سمي دليلا برهانيا وبرهاننا ان لم يتجمل لفظ والاول
دليلا برهانيا والشيء الثاني سمي مدلول والدليل اعم من البرهان ان اذ العلم في تعريفه بالمعنى
اعلم وان اخذ بالمعنى الاضطر ان مراد قائم والدليل والدليل واحد والدلالة نسبة بين الدال
والمدلول وهي فصح الدال في المعنويات وكسرها في المحسوسات فمن هذا عرفت ان الدليل
فنون العالم متغير وكل متغير حادث فان العلم بها ينشأ القديمين فيستلزم العلم بقول العالم حادث فقوله
هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر يخرج الحد بالنسبة الى المحدود والملازم بالنسبة الى اللازم لانها من قبل
المقدمات والعلم بها علم بقوي لا تقديري والدليل من قبيل المقدمات وقيل انما عرفت في التعريف عن
العلم بالمدلول الى العلم بشي اخر ليل يلزم اللزوم بذكر المضاف لان الدليل والمدلول من قبيل المتضامين
لا يتغير احدهما بدون الاخر وفيه نظر لان المقدمات المنطقية لا يكثر في تعريفها من شأن ذلك لان الدور
في المتضامين دورعية لا دور فقدم والحال هو الثاني لا الاول وتقييمها شي لا اخر اذ من
مجموع المقدمات بالنسبة الى احدهما وسيا في زيادة على ذلك في هو القياس والمراد بالشيء هنا
معناه القوي وهو ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه فيقتضون جميع اقسام المدلول سواء كانت وجودية
او عدمية اعلم ان هذا التعريف يقتضون على المركب لاحد اللزوم فيه المعقضي لقصور
على المقدمات فثبت ما قيل ان هذا التعريف غير جامع لخروج مثل وجود العلم بالنظر في وجود
الصانع فانه دليل عليه ولا يلزم من العلم بوجود العالم العلم بوجود الصانع لان العالم ليس دليلا
في اصطلاح من عرف الدليل بذكر بل في اصطلاح الاصوليين وها هنا اجاب ذكرناها
في حاشية شرح العقائد الدلالة تقع الى اخر اعلم ان الدال ان كان لفظا فالدلالة
لغوية والافعية المنطقية وصفية ان توسط الوضع فيها كالتوسط والعقد والاشادات
والافعية لدلالة العالم على الصانع والمنطقية ان كانت بتوسط الوضع هو صغية
والافان كانت بسبب اقتضا الطبع فليجعية كدلالة اح على السعال والافعية

كدلالة اللفظ المسعوم من وراجه على وجود اللفظ والمقصود هنا الدلالة اللفظية الوضعية
 لا بباطلها وعدم اختلافها وهي كون اللفظ مسمى المطلق فمنه المعنى للعلم بالوضع وهي تنقسم
 الى مطابقة وتفقن والافتقار فاقسام الدلالة مبنية على ما لا يخفى والمادة بالوضع هنا ماله دخل
 في ايجلة ليشمل التقين والافتقار لان اللفظ موضوع لما بواسطة المطابقة لان موضوع لما
 ابتغا وعندها هل الاصول هما عقليان لان اللفظ لم يوضع لما وانما سميت هذه
 الدلالة تقنا لان اي اللفظ يدل على الجزء الذي هو في ضمن ما وضع له والحاصل ان التقين هو
 الدلالة على الجزء في ضمن الدلالة على الكل والافتقار هو الدلالة على الدلالة على الجزء
 ومنه يعلم ان التقين والافتقار يستلزمان المطابقة لانها لا يوجدان الا معها اما المطابقة فلا
 تستلزم التقين لجزان يكون مسمى اللفظ بسيطا فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تقين هنا
 لان المعنى لا جزء له مثل الواجب تقدر وتعالى والنقطة والجوهر والعقل وكذا الافتقار
 لا يستلزم التقين لان المفهوم ربما كان من البسيط البسيط كما ذكرنا واما استلزام المطابقة
 الافتقار فالامام قال به وليس يمتنع لعدم الدليل وكذا استلزام التقين الافتقار فانهم
 فان قلت حدود الدلالة الثلاث يمتنع كل منها بالآخرين في مثل اذا فرضنا ان الشمس
 موضوع للجبرم والقوى المجموع فان الدلالة على الصواب لا يمكن ان تكون مطابقة وتقنا والافتقار
 فلا بد من قيد توسط الموضوع في كل منها كما فعلوا احتوازا عن الالتباس قلت الامور
 التي تختلف باختلاف الاعتبارات يزداد في تفريقها قيد الحشيشات ذكرنا ان يدرك
 كالانسان اذا دل على قائل العلم وصنعة الكتابة فيه نظرا اذا يلزم من تصور الانسان تصور
 لان المراد باللفظ هنا المفهوم البين بالمعنى الاض وهو الذي يكون فيه تصور المفهوم البين
 فقط فلا يصح مثلا للدلول الافتقاري فالاولي التمثيل بوجهي الاثنين ويمكن ان يجاب
 بان المفهوم بين الانسان والاعتبارية المذكورة المفهوم البين بالمعنى العام والتعريف المذكور
 المفهوم البين بالمعنى الاض واشترط الاض يوجب اشتراط العام لعدم تحقق الاض
 بدون العام فيكون المعنى العام ايضا شرطًا والتمثيل له لا للاض وبهذا الاض يصح التمثيل
 لان الملازمة الخارجية لو حصلت شرطًا ان المفهوم الذهني كون الامر الخارجي بحيث
 يلزم من تصور المعنى تصور والمفهوم الخارجي يكون الامر الخارجي بحيث يلزم من
 تحقق المعنى في الخارج تحققه فيه ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن اليه والتمثيل بين المفهوم
 الذهني والخارجي مفهوم ومفهوم من وجهين في الزوجية الملازمة للاثنين ذهنا
 وخارجا وينفرد الذهني عن الخارجي في دلالة المعنى على المصداق ان المصداق لازم للمعنى
 ونفقا

ان كان المراد باللفظ

المفهوم البين بالمعنى الاض

لاننا لا ندل عليه التزاما لان عدم المصداق لا ينافي بطلانها وجا وينفرد الخارجي عن الذهني
 في تساويها والاولى بالتمثيل فان الخارجي لا ذهني كما هو مبين عليه لا متاع تحقق المشر وطبدونه
 الشرط المراد بالشرط ودلالة الالتزام والشرط المفهوم الخارجي واللازم باطل فكذلك المفهوم
 المراد باللفظ كون الملازمة الخارجية شرطًا لدلالة الالتزام وبالله الامم عدم تحقق الالتزام بدونها
 يعني عدم تحقق بدونها باطل بل يتحقق بدونها وانما لازم من بطلان المفهوم بطلان المفهوم
 لا متاع وجود المفهوم بدون المفهوم لان المفهوم في الغالب اعم وفي الاصل يستلزم في الاض
 الذي هو المفهوم وفقد ذلك بالانسان والحيوان لان عدم كالمعنى هو علة لبطلان
 المفهوم وبيان ذلك ان المعنى عدم المصداق هو يدل على عدم المصداق وعلى المصداق التزاما
 لان المفهوم لا مفهوم المعنى هذا لا خارجا للفايرغ بينهما فيه فان قلت لا نسلم ان المعنى
 يدل على المصداق التزاما بل نقول لان مفهوم المعنى ودلالة الشيء على جزية تقين قلت
 المعنى عبارة عن عدم مضاف اليه المصداق لا عن ماهية مركبة من عدم ومصداق المضاف اليه خارج
 عن المضاف لان معنى المعنى يدل عليه التزاما اذا لم يكن تعقله بدونه لان المضاف من حيث
 هو مضاف لا يمكن تعقله بدون المضاف اليه وفيه نظر لان كون المضاف اليه خارجا عن المضاف
 لا يستلزم خروجه عن مفهوم المعنى الذي هو عدم المصداق فانهم شوع في تقييم اللفظ اي
 بالقياس الى نفسه بخلاف تقسيمه الى اجمالي والجزئي فانه بالقياس الى معناه فان الاض
 والتركيب من صفات اللفظ ويوصف المعاني بهما يتبع بطريق العود في يقال المعنى المفرد
 ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب من باب وصف
 المفرد بوصف الدال مفرد ودون انما قدم المفرد على المؤلف لان المفرد مقدم
 على المركب لان المفرد هو اللفظ من الاول والتركيب يتبع للمعنى المفرد والمركب كما يتبع للمعنى المفرد
 علم طبعا فيقدم مضافا فان قلت مفهوم المركب وجودي فيجب تقديم تقديم
 على تعريف المفرد لان وجودي سابق لتصور على العدمي اذا لا عدم لا تعذر
 الا بلكا فقلت المقصد تصدير اللفظ التقسيم والتعريف ضمن التقسيم
 باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد مبنية على ذات المركب طبعا لا جتماع المركب
 اليه فلذا اقدم المفرد باعتبار ما هو حقيقة ولا فرق بين التاليف والتركيب عند المناطقة
 اما اهل العربية فالله اعلم عند عدم احصاء التركيب اذ هو تركيب وزيادة وقوع الالف
 بين الجزئين كقولك راعي كجاجة اي غير علم اما اذا كان علما فهو مفرد لان لا يدل

هذا هو المفهوم البين بالمعنى الاض

الوجود جزئيا فان الشك فيه منتهى ما لا دليل الخارجي وهو دليل الوحشية فلما قيد بالمتصور علم ان المراد
 منعه في العقل من الاشتراك اي يمنع العقل من ان يجعله مشتركا وجنيدا لا يلزم دخول مفهوم واجب
 الوجود في حد الجزئي لانه اذا جرد العقل النظر الي مفهومه وهوان وجوده واجب لم يمنع فرض
 صدقه على كثيرين فان مجرد تصور ولو كان ما نفا من الشك لم يقتض في اثبات الوحشية الي
 دليل وكمن كلي لا يوجد له في الخارج الافرد واحدا كالتشخيص فانه كوكب فها ركب وهذا كلي لكن لم يوجد
 منه في الخارج الا فرد واحد ولو شملوا هذه المسئلة بالشمس لكان احسن لانه البين بقينا المتصور
 واما التقيد بالنفس فلا يتصور دخول واجب الوجود في حد الجزئي اذا اخطى العقل مع ملاحظة
 برهان التوحيد فان العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الاشاع لم يحصل له بمجرد
 تصور وصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان واما مجرد تصور يمكن فرض
 اشتراكه بين كثيرين فالافتكا بالتصور لا يحصل هذه الفايده كما لا يخفى على الملم اعلم ان ما ذكر
 المعلوم مبني على ان مورد القضية اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم يكون الكلي والجزئي من
 المفاهيم فافهم والكلي اما ذاتي فان قلست لم النعم الكلي الي ذاتي وعرضي
 دون الجزئي مع ان كل واحد منهما قسم من المفرد قلست لان كل جزئي عين ما صدق عليه
 فلا يكون داخلا ولا خارجا فلا يتصور فيه الاشتراك فلا جرد ذلك اعتبار الانقسام في الكلي دون
 الجزئي اعلم ان الكلي اذا اقتضى انما تحته من الافراد فلا يحلوا اما ان يكون عينها او
 داخلا فيها او خارجا عنها فالاول لسمي نوعا حقيقيا كالانسان فانه تمام ماهية زيد
 وعمرو وكبر ولا يتميز بعضها عن بعض الا بالحوادث الشخصية والثاني لسمي ذاتيا ويختص
 في الجنس والفضل لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع خاص انواع المباينة لها
 لسمي صفا كالحيوان فانه تمام المشترك بين حقيقي الانسان والفرد والاسمي فضلا
 لانه يميز الحقيقة النوعية عما سواها غير ذاتيا كالناطق المحصور من حقيقة الانسان والثالث
 لسمي عرضيا ويختص في الخاصة والعرض العام لانه اما ان يختص بحقيقة واحدة او بالاول
 الخاصة كالصالح بالنسبة الى الانسان والثاني العرض العام كالاشي المشترك بين
 انواع الحيوان فانه حقيقة زيد وعمرو وكبر كان يكفي ان يقول فانه اي الحيوان

انما العلم والحق والبرهان
 والحق والبرهان

داخل

داخل فيه اي الانسان ان يمكن ان يوجه ما قاله الخارج بانه ان اريد بالانسان والعرض ما هيتهما
 النوعية فهما جزئيان اضافيان والحيوان داخل في حقيقتيهما وان اريد ماهية افراد ما اعني التخصيص
 فجزئيان حقيقيان فالحيوان داخل فيهما والثاني نظر الي الاعتبار الثاني فقط فتعقل لذلك
 وقد بالنسبة الي النفس فان الحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والصاحل وعلي
 هذه الا يكون نفس الماهية ذاتية بل من العرضيات لانهما تحالف الذاتين بذكر التقيد اي تقييد
 المصاعف اعلم ان الذي يطلق بالاشتراك على معينين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع
 على الاول ليس ذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعبر الثاني ذاتي وظاهر تعريف الملم بشيئا الاول
 ويكون حله على الثاني بان يراد بالداخل غير الخارج فان حل على النظام يكون المراد بالذاتي حين ما شاع
 في التقسيم المعني الثاني ولذا اعاده فظهر ولم يكتف بالنفس وان امكن حل المصغر على الاستحسان
 لكن الغالب في المصدر اعادة المعنى الاول وما يقال من ان الشي اذا اعيد معرفة كان عين الاول
 فليس عليه اطلاقه بل يعيد عنه كثيرا للفظين واذا حل على الثاني والمذكور فالذاتي في شرح التقسيم
 جار على اجابة اصل اعادة الشي معرفة وهذا التقدير والاعتبار ينفذ مع التقاض الطائرين
 كلامي الملم في التقيد والتقسيم فان تفسيره يقتضي ان يكون ذاتية واما على ما ذكره الخارج فليس
 ذاتية ولا عرضية لانه لا دالة ولا طارحة لانهما عين حقيقة الجزئيات فتنبه لذلك وقد
 يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فيه اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول شهد والحاصل
 ان المعنى الاول يختص باحدا الماهية كالجنس والفضل والثاني بثنائها واحدا وهما
 لا يقال ان هذا السؤال وارد على كونها ذاتية وتقدم ان الذاتي مصوب الي الذات
 والنسبة تقتضي المفارقة بين المنسوب والمنسوب اليه فلا ينبغي ان يذهب الي نفسه اذ لا يقال
 ابو حنيفة صنف فلان يكون الماهية ذاتية ولا يلزم انتسابها الي نفسها لان حقيقة النوع عين
 الذات وتقدم اجواب ان اطلاق الذاتي على الماهية اصطلاح لا لغوي فلا يقتضي المفارقة
 بين المنسوب والمنسوب اليه اذ لا مشاحة في الاصطلاح لكن لقد اقتضى عدم اطلاق الذاتي
 على الماهية في اللغة وهو محل بحث وقد يقال الذاتي كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما صدق
 عليه الحقيقة من الاشخاص فربما يراد بالذات هاهنا المعنى الثاني فيكون نسبة الحقيقة الي
 الذاتي اما جنس او نوع او فضل لانه اما ان
 ما صدقت عليه كما يمكن نسبة جزئها اليها
 فيصالح لان يقال في جواب ما هو او في جواب اي شيء هو فان كان الاول فاما ان يعلم لان
 يقال في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة او المشتركة المحضة او الخصوصية

والشركة معا فالاول هو احد كالجوان الناطق فانه يصلح في جواب ما الانسان ولم يذكر المص هذا
 العقم لكون الكلام في الكلمات المفردة والثاني هو الجنس والثالث هو النوع وان كان الثاني فهو
 الفصل اعلم ان ما هو سؤال عن الماهية فيجب ان يكون الجواب بالماهية المشتركة او بالخاصة
 وفروق بين المتقول في جواب ما هو ذلك لان جزا الماهية ان كان مذكورا والداخل في جواب ما هو
 والواقع في طريق ما هو وذلك لان جزا الماهية ان كان مذكورا بالمطابقة كالجوان او الناطق من الحيوان
 الناطق المتقول في جواب ما الانسان يسمى واقفا في طريق ما هو وان كان مذكورا بالتفريق كالجسم او
 الحساس في المثال المذكور يسمى داخلا في جواب ما هو والمتقول في جواب ما هو الماهية المشتركة
 او بالخاصة فاعلم ذلك كلي زائد لا طائل منه لان المتقول على كثيرين مفعول عنه لان مفهوم الكلي
 هو مفهوم المتقول بعينه الا ان لفظ الكلي يدل عليه اجالا لولف المتقول على كثيرين تفضيلا لانه اقرب
 وفيه نظروا وجيب عما ذكره الشارح بان المتقول يستلزم الكلي فكون دلالة عليه التسمية وذلك
 لان الكلي عبارة عما يصلح ان يقال على كثيرين والمتقول انما يدل عليه بالانتماء لان معناه مفعول
 بالفعل ودلالة الفصل على الامكان بالانتماء والدلالة التسمية مفعول في الحدود والمتقول على
 كثيرين ليس مجردا فالكلي لتقاربا في المعلوم فالكلي اذن ليس زائدا بل هو صفة شاملة للكليات
 والمتقول انما ذكر ليتعلق به على كثيرين فليس شي منها مستندا كما وانما ذكر كثيرين ليوصف بقوله
 مختلفين بالحقائق احراز اذ لفظ عن النوع وخاصة الفصل القريب بيننا
 الكليات والجزئيات فيه نظروا فان المتقول لا يتناول الا الكليات فقط لان الجزئي الحقيقي
 لا يكون مفعولا ومحورا على شي اصلا بل يقال ويجعل عليه المهنومات الكلية نحو زيد انسان وانما
 قوله هذا زيد مفعول يسمى زيدا فالقول لا يكون الا كليا من ان الجزئي انما يقال على
 واحد كون الجزئي يقال على واحد انما هو بحسب الظاهر اما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي
 لا يقال على شي اصلا فاسأل مختلفين بالحقائق يخرج النوع بتخصيص الاجزاء بالنوع فكل
 لما علمت من انه يخرج خاصية النوع كالاضاكن والفصل القريب كالناطق لكون القيد الاخر
 يخرج الفصول والخواص اسند اجازها اليه انما العرض العام فلا يخرج الا بالعقد الاخر
 اعني الفصل والخاصة والعرض العام هذا القيد الاخر انما يخرج بالحقيقة خاصة الجنس
 كالماشي والفصل البعيد كالحساس والعرض العام لانه لا يخرج الا ما كان داخلا في ما قبله وانما
 كانه يخرج ما ذكر لان الفصل والخاصة المذكورين لا يخرجان بالعقد الاول فانما يقال لان على المختلفة
 بالحقائق وانما يخرجان بالثاني لانها لا يقال لان في جواب ما هو بل في جواب اي شي هو لانها
 ليس ماهية لما كان فصلا او خاصية له ويقال لان في جواب اي شي هو لانها يميز انه في الفصل يقال
 في جواب

في جواب اي شي هو في جوهره والخاصة يقال في جواب اي شي هو في عرضيه واما العرض العام فلا يقال في جواب
 ما هو لانه ليس ماهية لما هو عرض عام له لا مشتركة ولا خاصة ولا في جواب اي شي هو لانه ليس معنى لما هو
 عرض عام له فينبذ معاراج المتقول لا للشيء والخصوصية يعني ان الماهية بحسب الشركة والحق
 يقال في جواب ما هو معا لانه قام ماهيتهم للشركة بينهم اعلم ان النوع عن ماهية ما تحته من
 الجزئيات كالانسان فانه ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم وهي لا تزيد على الانسان للابوارض شخصية
 ليست محتوية في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا متعينة مختارة بعضها عن بعض فيكون الانسان
 تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد لانه قام ماهيته الخاصة به فيه بحيث كيف يقال لان الانسان
 تمام ماهية زيد الخاصة به مع انه مشترك بين عمرو وبكر وفاطمة وغيرهم فيلزم على هذا ان تعدد الماهيات والجواب
 ان الماهية قابلة للتخصص بالتخصص بالماهية زيد مع انضمام اليها ماهية زيد مع انضمام اليها ماهية زيد مع انضمام
 ماهية عمرو من حيث الهيئة الخاصة به اما بقطع النظر عن ذلك فالماهية واحدة مشتركة بين الافراد
 فحين ان النوع على مفعول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا سواء كان مفعولا لافراد
 في الخارج كالانسان او في الذهن كالشمس كلي لا طائل تحته قلت ممنوع بل هو صفة شاملة للكليات
 كما ذكرنا في تعريف الجنس مفعول صفة للكلي والجزئي فيه التامم المتقدم لان المتقول خاص بالكلي
 على كثيرين يخرج الجزئي يعني لانه لا يقال على واحد كما ذكرنا في رسم الجنس وفيه ما سمعت بل انما ذكر كثيرين
 ليوصف بتفصيله كاسلفناه يخرج الجنس اي والعرض العام والفصل البعيد كالحساس والثاني
 وخاصة الجنس كالماشي فانه وان كان عرضا عاما بالنسبة الى الانسان فهو خاصة بالنسبة الى الحيوان وقوله
 مختلفين بالعدد في جواب سوال بان يقال النوع انما هو يقال على كثيرين متفقين بالحقيقة فكيف قال
 مختلفين فاجاب بما ذكره الخ يخرج الثلاثة الباقية اعني الفصل القريب وخاصة النوع فانها
 متقولان في جواب اي شي هو في ذاته او في عرضيه وخاصة كانه اجزاء العرض العام بهذا القيد وخاصة
 لانه راجع الى خاصية المشتركة له في العرضية لكن اسناده الى الاول اولى فهو فصل في ذلك لانه
 فصل الماهية عما يشترك في الجنس من باب اطلاق المصدر على انما على كونه بمعنى عادل ولو قال
 او في وجوده لكان اشمل اعلم ان المنطقيين اختلفوا في ان كل ماهية لها فصل (لها صفة) ام لا فذهب
 المتقدمون الى الاول وان الفصل على الجنس وذهب المتأخرون الى الثاني لانه يجوز ان تتركب ماهية
 النظام من امرين متساويين كماهية الجنس العاكي وهو الجوهري والفصل القريب كان طاق فليس كل منهما
 صفة بل يكون فصل يميزها في الوجود والفصل اعلم ان من يميز عن ان كانت الجنسية او الوجودية
 الفصل الصحيح يذهب المتقدمين لان ما ذكره المتأخرون باطل لما بين في المطولات اذ اعرضه ذلك فقول
 ذلك لو قال يعني الماهية او في وجوده فغير قول في الجنس لكان اشمل لمقول يذهب المتأخرون لان يقال

لم لا يكون الوجود والمشيئة جنباً لا بما يكونان مقولين على كثيرين مختلفين لا فانا نقول الحبس جزا الماشية
والوجود والمشيئة خارج عنهما **المهم** الا ان يقال ان جواب واعتبارا بالم حيث لم يقل او في وجوده وحاصله
ان اقتضاه على ذكر الحبس في التفسير يدل على انه اختصار مذهب المتقدمين ولما قيل ان ينزل فعل
هذه الاشارة راجعة الى بطلان تركيب الماشية من امرين او امور كما هو مذهب المتقدمين ان لا يذكر
على ما في غالب المنع صوابه ان يذكر كما في بعضه والجواب ان المهم انما لم يذكر الحبس في الرسم الكفاي ذكره في التفسير
او اشار الى المذهبين في الموصفين فان طلق يصح للجواب هذا القياس من الشكل الاول
والصغرى قوله لان السؤال انما لانه علة للجواب بنا طلق الذي هو الاصح لان العلة تقادح المعلول
فكانه مذكوراً في العلة لان الشا طلق يميز الشيء والكبري كل ما يميز الشيء وكذا الحاصل يصح للجواب
لانه محقق في الشيء الاله فمطلوب بعيد وذاك فضل قريب لان الفصل لا يميز الشيء عما يشترك في الجنس الغريب
منه الفصل الغريب كالشا طلق بالنسبة الى الانسان فانه يميز عما يشترك في الجنس الغريب
في الجسم الثاني لان السؤال عن الانسان باي شيء هو فانا يطلب ما يميز في الجملة سواء يميز عن جميع ما عداه
او عن البعض فنصح ان يجاب باي فصل اريد وبما خاصة ايضا فان قيد يعني ذاته لم يصح الجواب بالخاصة
وصح بالفضل مطلقاً وان قيد يعني عرصة بقيت الخاصة وان قيد اي الحيوان في ذاته لغتين الشا طلق
للجواب والجنس الغريب ما يكون الجواب عن الماشية او عن بعض ما يشترك فيه عين الجواب
عنه وعن بعض ما يشترك فيه كالحويان بالنسبة الى الانسان فان الجواب عن الانسان وعن بعض
ما يشترك في الحيوان كالفرس مثلاً جيران وهو عين الجواب عن الانسان وعن بعض ما يشترك
في الحيوان من الفرس والحمار وغيرهما البعيد ما يكون الجواب عن الماشية وعن بعض ما يشترك فيه
عند الجواب عنه وعن البعض الاخر كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان فانه اذا اسئل عن الانسان
والنبات بما سماح ان يجاب بالجسم الثاني وهو غير الجواب عن الانسان والبعض الاخر المشرك
له في ذلك كالفرس اذا لا يصح جوابها بالجسم الثاني بل الحيوان لان الجواب يجب ان يكون تمام
الجزء المشترك والحيوان كذلك بالنسبة الى الثاني والجسم الثاني كذلك بالنسبة الى الاول
كل جنس انما خاص به انه لا بد من ذكر الكل هنا لكونه جنباً ولا يستغنى عنه بقول كما ذكر في تعريف
الحبس والنوع وفيه نظر لان يقال ايها كلى ولا فرق بين مقول وقيل فلم لم يقل ان الكل هنا
مستند لكم فيكون ان يجاب عنه باسم مستدرك بان استدراك الكل هنا وجعل يقال انما
جنباً لا يحسن لانا لو جعلناه جنباً لكان مخزجاً للجنس والنوع والعرض العام وهو لا يجوز لان
شان الاضاح الا اذا قال لا الاخراج اذ ذاك شان العصور نعم يجوز الاخراج بالجنس
اذا كان بينه وبين الفصل عموم من وجه وهذا ليس كذلك فنعين حقيقة الكلية اما في تعريف
الخاصة فانه مخزج ليس يقال بل قوله فقط فكان الكل مستدركاً ويقال جنباً وهذا ما ذكره

الشراح

الشراح تبعاً لغيره وانت قد عرفت انه لا استدراك في الجميع ولا بما اشار الى مخالفة مسنده
لعدم جعله الكل مستدركاً الا زعمه ان اخرج ما ذكره لاني لا باخذ بقال وذلك ليس بل انما لا
جعلنا يقال جنباً فانيا على ما تقدم وما بعد مخزجاً لا استقام الكلام اما ان ينسخ انفا كما
عن الماشية اي سوا استغ انفا كما عن من حيث هي او من حيث الوجود فالاول هو اللازم لها
ذهنا ذكراً وذكراً وجبة للاربعه والثاني هو اللازم للوجود انما رجي كالسواء للجنس كل
واحد من اللازم والمعارف خاصة او عرض عام هذا في الخاصة على رأي المتأخرين اما المتقدمون
فمنه طوا في الخاصة على رأي المتأخرين ان تكون لازمة غير مقارفة لانا التي يعرف بها الكتاب
بالقول كما لكانت بالفعل القوي كون الشيء من شانه ان يكون وليس بكارين والفعل كون الشيء من شانه
ان يكون وهو كاريين كما رأي في تعريف الحبس والنوع حبس شامل للكلية تقدم
في تعريف الحبس والنوع ان المقول يتناول كليات والكلية ودنيا ذلك هنا فلم حصص هنا
بالكلية فقط مع ان هذا هو الحق اذ لا فرق بين مقول وقيل في انما لا يشلان الا الكليات ويمكن
ان يجاب عنه على اصطلاحه بان هناك جعل المقول وصرح جنباً شاملاً للجزئيات ايضا ومنا جعل
مجموع يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنباً فلا يشمل الا الكليات فقط مخزج الحبس والعرض
العام اي والفصل البعيد وخاصة الحبس وانا لم يكتب بقوله على ما تحت حقيقة واحدة في خروج
الحبس والعرض العام وكما لا يقال ان على ما تحت حقيقة واحدة ايضا اذ يقال في زيد
حيوان وعمر وماش فلم يذكر المص فقط مخزج الحبس والعرض العام بقوله على ما تحت حقيقة
لا بما يشترك في الخاصة في ذلك لكن لا فقط بل يقال ان ايضا على حقايق فلما قال فقط اخذ جميعا
لان الخاصة انما يقال على ما تحت حقيقة واحدة لا غير ثم ظاهر هذه العبارة هنا وفي العرض
العام ان الخاصة والعرض العام لا يقالان على نفس حقايق وليس كذلك فانه يقال الانسان ضابط
وماش والجواب ان العرض انما يحل بالحقيقة على الافراد التخصيص بالاستقلال وعلى الحق يق
بواسطة اتفاق اشخاصه بذلك العرضي مخزج النوع والفصل اي القريب والخاصة
اي خاصة النوع مخزج الحبس الاخر الفصل البعيد وتصير خاصة الحبس داخلة في تعريف العرض
العام فينتقض طرد التعريف بها ولما قيل ان يقول قد علمتم ان العرض العام لا يقال في الجواب
اصلاً فالقول بانه يقال على ما تحت حقايق ينافي ذلك ولكن الجواب ان العرض العام
لعدم دلالة على تمام الحقيقة وعدم حصول التميز لا يقال في جواب ما هو او اي شيء هو هنا
على ما تحت حقايق فهو محل على الافراد لانه يقال في جواب ما هو او اي شيء هو هنا
شيء وهو ان المهم قسم الكل الخارجي عن الماشية الى اللازم والمعارف ثم قسم كلاهما الى الخاصة

والعرض العام فاقسام الكلي الخارجي اربعة على مقتضى قسمه فاقسام الكلي اذ سبعة لاحقة وكان
 المناسب ان يقسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الى الخاصة والعرضي العام ثم يقسم كلاهما الى اللازم
 والمفارق لان القوم اتفقوا على جعل الخاصة والعرضي العام من الاقسام الاصلية للكلي
 هذه التعريفات رسوما جواب سوال بقدر بان يقال لم كانت هذه التعريفات رسوما ولم تكن
 حدودا واعلم ان الماهية اما حقيقية واما اعتيادية اما الحقيقية فالتبين بين ذاتياتها
 مستحيل لان كل ما هو باطن في معنوماتها فهو ذاتي وما ليس باطنا فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها
 ورسوماتها فلو كانت رسوما لم تكن لها فاعلم ان تحقق تلك الملزومات عرفت بلوانها فكانت رسوما
 لان التعريف باللازم تعريف رسمي وهذا ضعيف لان العلم بكونها رسوما يستلزم ثبوت المساوات
 بين الملزومات واللازم واللوازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان المنفعة في الرسم
 انما هو الخاصة المساوية لما هي له واما بيان بطلان اللازم فلان ثبوت المساوات يستلزم تحقق
 المعنومات اذ ثبوت المساواة بين الشيئين بدون تحقق كماله ولما لم تحقق المعنومات لم تكن المساواة
 ثابتة بحكم عكس القبيض ذكر التعريف الذي هو اعم اى من اكد الرسم لان عدم العلم
 بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم بل يعمل ان تكون حدودا وان تكون رسوما والحق انها
 رسوم حقيقة لان المفولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسمي لان الكلي وان كان ذاتيا
 فالمفولية عارضة فيكون التعريف مركبا من الداخل والخارج والمركب من الداخل والخارج خارج
 والتعريف بالخارج رسم كذا ذكره الفقهاء في شرح التسمية والشيخ في الاشارات فلا يلتفت
 الى ما قبل من انها حدود لكونها امور اعتيادية العلم على قسمين احدهما قول شارح والاخر جهة الى
 التعريف فيه نظرا فان تصور العلم في القول الشارح والحجة وليس كذلك فان العلم يقسم الى
 القليل والتصور الساذج والى التصديق والتصور اعم من القول الشارح وكذا التصديق
 الامام اعم من الحجة فان المفردات والمركبات الناقصة والتامة الانشائية
 ورد القولا والخبر المشكوك والوهم كلها من باب التصورات فالقول الشارح قسم
 تابع لما في التصورات لانه مركب تعبيدي وكذا القضية والحجة تصديق
 التسمية والتصديق لا يخص في الحجة ولا التصور في القول الشارح والمراد بالحج
 والشيخ في القياس والاستقراء التمثيل كاسبابي والتصور حصول صورة الشيء
 الاشارات في العقل من غير رسم كما اذا تصورنا الانسان من غير رسم عليه بنفي واذا
 وصورة كلامه والتصديق تصور معناه كما اذا تصورنا الانسان وحكنا عليه ناسه
 والمراد من رسمه ان يقول فاقول جسد يشبه التعريفات والقضايا والا فليسه
 كانت

انما هو الحجة في القول الشارح

انما هو الحجة في القول الشارح

كانت اوليس كانت لانه ان كان تصور اعم عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى
 المطلوب التصوري فتقول شارح المراد بالحكم اسنادا من الى اخرها با وسلبا
 واليجاب ايقاع النسبة والسلب انتزاعها والمراد بالمطلوب التصوري هو
 الحكم ودكا لانسان وبالتصور الموصل اليه اكد والرسم المسمى بالقول الشارح
 فاذا اطلبنا تصور الانسان وعرفنا الحيوان والناطق وربنا ههنا بان قد مرنا
 الحيوان واخرنا الناطق صار قولنا شارحا حتى ينادى منه الذهن الى تصور
 الانسان للعلم بالملازمة بين اكد والمحدود وبالملزوم الذي هو اكد
 وان كان تصور اعم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديق فهو حجة
 المراد بالمطلوب التصديق هو النتيجة وبالحجة القياس كما اذا اردنا التصديق
 بان العالم حادث وسطنا المتغيرين طرفي المطلوب وجعلنا في العلم
 موضوعا في الكبرى وقد مرنا الصغرى على الكبرى وحكنا بان العالم متغير
 متغير حادث فان التصديق بها بين القضية اوصل الى التصديق بحادث
 العالم من تلك الاصطلاحات المنطقية القول الشارح اما كونه
 قولا فلانه مركب والتعريف ايضا مركب دائما على الصحيح والقول مرادف
 المركب عند المنطقيين واما كونه شارحا فلنشرحه الماهية اما بكنهها
 وهو اكد التام او بوجه يميزها عما عداها وهو اكد الناقصة والرسم بكنهه
 فان ماهية الانسان مثلا انما انكشف وانكشف بالحيوان الناطق وانما
 قدم مباحثه على مباحث الحجة لا وصفا لان التصور يقدم على التصديق
 طبعا لا حجابا التصديق الى التصور يقدم وصفا على ماهية الشيء
 ماهية الشيء وحقيقته وذاته وجوهره واحد وهي ما به الشيء هو هو
 وهي مشتقة من ما هو وانما نسبت مرادفها لتعريفها بكنهه والقول هو
 المفهوم العقلي المركب في اكد العقلي والمفرد المركب في اكد العقلي
 حرج الرسم كان الاصل ان يقول فاقول جسد يشبه التعريفات والقضايا والا فليسه
 الى

وغيره من المركبات قوله **والعلم على ماهية الشيء** يخرج ما عدا الحد ومن الرسم والاضاف
 ويحتمل ان العلم يابذل على لازم الشيء وظاهر كلامه انه جعل الفضل قوله على ماهية
 الشيء والجنس قوله **والاولى ما قلناه** لان القول لا يكون الا لادالا والدلالة
 على ان ماهية زيادة على دلالة فاهم **وقيل** لم يحز تعريفه اى الحد لا يستل
 وذلك لانه لو كان الحد هو كان الحد ايضا حد وهكذا الى غير هذا فليزم
 التسلسل الى حال **لان حد الحد نفس الحد** وان وجود الوجود نفس الوجود
 وحصول الحصول ولزوم اللزوم وواحدة الوصف وقدم القدم وما جرى مجرى
 ذلك من كل صفة مفهومها عين مفهوم الوصف وفيه نظيران العينية فتوقع
 اذ فرق بين الوجود ووجود الوجود بل الجواب ان التسلسل غير لازم لان
 معرفة العرف من حيث هو غير محتاج الى معرفة اخر اما لبداهة اجزائه او
 لكونها معلومة لانه العرف يجب ان يكون معلوما لعلها العرف المحمول
 فكما انه من حيث هو غير محتاج الى معرفة اخر لا يحتاج اليه من حيث هو
 ايضا لكونه معلوما باعتبار صدق مطلق العرف عليه او ان التسلسل
 في الامور الاعتبارية غير حال لا تقطاعه بالانقطاع الاعتبار
 اى الص في اثنين وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين الصغير على
 ما في غالب النسخ يرجع الى بعض ما صدق عليه وهو اناس لان الحد يصدق
 بالانام والناقص فيكون من قبيل قوله تعالى **اعلموا** هو اقرب للتقوى
 اى العدل او انه من باب الاستخدام وهو انه يذكر لفظ ويراد به معنى
 وقسمه بمعنى اخر وهو الذي يتركب من جنس بعيد وقيل قريب وكذا
 ما يتركب من الفصل وكما صده كالمضاهى الناطق وكذا التركيب من العرف
 العام والفصل كالمائى الناطق لئلا ذكر بعض المحققين فاعلم ذلك
 بعض الدلائل وهو ان الحس من الحركة بالادارة الشامل لها الحيوان
 وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة وقيل
 يجوز تركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الصلب ولما كان
 التعريف بالخاصة اللازمة لكنه ان تقول التعريف لم يقع بالحاجة وهو
 حتى يسمى رعا باعتبار اهل بالجنس ايضا والجواب ان هذه تسمية

للشئ به جزیه مجازا و اما بحث التسمیه باعتبار الخاصه لكونها اشرف من
 الجنس حصول التميز بها و التميز سمي بشرف و اما قوله الخاصه بالارامه احترازا
 عن الخاصه المفارقة كالصاحبه بالفعل فانه لا رسم فلا يقال حيوان
 صاحبه بالفعل و كان ينبغي بالفعل في تعريفه الانسان لئلا يكون الرسم
 اخص من المرسوم و هو غير جائز لوجوب المساواه بين المعرف والمعرف
 في العموم والخصوص كان تعريفه بالاشتركان المناسب ان يقول
 كان تعريفه بالرسم لانه في بيان تسميته بهذا التعريف رسما والحامل
 ان الرسم تعريف السمي بالارامه واثارة الخارجة عنه هو الذي يترتب
 من العرضيات التي تختص بجنبها بحقيقه واصله اي سوال مختص بشئ
 من احوالها او اختصت الواحدة الاخره احترازا عن عرضيات
 لا تختص بجنبها بالحقيقه الواحدة كتعريف الانسان بانه اكل شارب
 متفلس ماش فانه لا يجوز التعريف لعدم اختصاص هذه بالانسان
 لوجود البعض منها في غيره فان كلامنا من الاوصاف الاربعه الاول
 يوجد في غير الانسان فلما كان محال بالاطبع خرج غرض ولا يسود محال
 يقال ان في بعضها غيبه عن البعض فان ذلك غير ملتزم والعقول المتشابهة
 تتخيل علم ان الحد انما لا يكون الا واحدا كما لم يكن الرسم
 التام على الاصح وقيل يجوز ان يكون متعدد اي سوا كان من الجنس
 القريب او البعيد مع الخاصه وهو اما الحد الناقص فمقتضى تركب من
 الجنس البعيد والفصل القريب كالجسم الناطق او من العرض العام
 والفصل القريب كالماشي الناطق او من الخاصه والفصل كالصاحبه
 الناطق وبعضهم جعل هذا رسما ناقصا او بالفصل من عند من جاز
 التعريف بالمفرد والرسم الناقص ما يوجب من العرضيات كما مر
 او من العرض العام والخاصه كالماشي الصالح وقيل العرض العام مع
 الفصل رسم ناقص وكذا الخاصه مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصه
 والمفرد مع العلم به وجميع اقسام الحد الناقص والرسم الناقص وذكر
 ما هو الغالب في الوقوع واعلم ان المنقذ بين منقول التعريف هو
 بالمفرد كناطق مثلا لان التعريف لا بد فيه من تميز وهو يقتضي

شئ واحد منهم والآخر من نفسه نظرياً وجهاً الأول ان التعريف
بالفرد انما يكون بالمشق كالناطق والصالح والاشق وان كان مفرد
اللفظ لكنه مركب المعنى فان معناه شئ واحد وجوه له السطوح او
الشكل والثاني ان الفصل والخاصة لا بد لان على المعرفة لا يقرب
عقلية صحيحة للاستقال فلم التركيب بالضرورة فتأمل
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام اي قوه الحسنة هذا وبيان الحصر في
الاقسام الاربعة ان التعريف اما مجرد الذاتيات او كذا المولود ان
كان مجموعاً فحد تام او بعضه فحد ناقص والثاني ان كان بالحس
القريب او البعيد والخاصة فيه تام وبغير ذلك رسم ناقص فتأمل
لحد وتامه باعتبار الذاتيات ونقصان الرسم وتامه للمابعة
بالحد التام والناقص وقوله حتى تحقق المشاهدة بالحد التام اي
مشاهدة الرسم التام لان الحد التام لما نقص منه بعض اجزائه في صلا
ناقصاً وكذا الرسم التام لما نقص بعض اجزائه صار ناقصاً فحققت
المشاهدة بين الحد والرسم التامين من حيث ان كل ما نقص منه
الاجزاء ناقصاً
لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة
مدعى ان يقول في مبادئ الحجة وهي القضايا المتوقفة عليها لان
معرفة الحجة متوقفة على معرفة القضايا فانما ان القول الشارح مبادئ
يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي الكلمات الخمس تركب منها
ان كل حجة مبادئ تركب منها والفضل والترتبة تقدم المصرد
على الكبرى وكونها على الشروط المعنوية من ايجاب الضغري وكيفية
الكبرى في الشكل الاول مثلاً اعلم ان الوصول الى الصور تصور
والوصول الى التصديق قياس واستقراء وتبثيل وهذا كله تصديق
لكنه تصديق مركب وهذا الذي سماه بعضهم اي الخاء خرافة
لغيرها احتل الصدوق والكذب وبعضهم عرفه بما كان نسبة خارج نظام
او لا نظامه وهي اول من الاول لان مداول الخبر انما هو الصدوق والكذب
انما هو احتمال عقلي والقول هو المركب تقدم القول برادى
المركب عند اهل المنطق خلافاً لاهل العربية سوا كان لفظاً

فان لا يخفى انه ان قد
الحديث الداخل على
ناطق او حار جوار
يحد ناقص لا حار
بحد ناقص في حد
وان قد صواب ان نظام
وكذا ان في الصالح
كل رسم انما تام او ناقص
وقد صرح به الفري قال
ما قصه وانما التعريف
بالصالح قطعاً فان
ار يورد الجواب ان الصالح
نقطه في نظام وان لا
به ان في الصالح
فان هذا القيل ان كل
الناقص في المركب

في الحجة مبادئ تركب منها
والفضل والترتبة تقدم المصرد
على الكبرى وكونها على الشروط
المعنوية من ايجاب الضغري
وكيفية الكبرى في الشكل الاول
مثلاً اعلم ان الوصول الى الصور
تصور والوصول الى التصديق
قياس واستقراء وتبثيل وهذا
كله تصديق لكن تصديق مركب
وهذا الذي سماه بعضهم اي
الخوا خرافة لغيرها احتل
الصدوق والكذب وبعضهم
عرفه بما كان نسبة خارج
نظام او لا نظامه وهي اول
من الاول لان مداول الخبر
انما هو الصدوق والكذب
انما هو احتمال عقلي والقول
هو المركب تقدم القول برادى
المركب عند اهل المنطق
خلافاً لاهل العربية سوا كان
لفظاً

في الحجة مبادئ تركب منها

شئ وهو ذات الموضوع مثلاً اذا قلنا زيد قاهر وهو شئ ثبت
شرع في تقسيم الشرائذات زيد وهو الهيكل المحسوس والنسبة اخ
مركبة في نفسه الا انها الحكم وهو الايجاب والسلب او الوضوح او اللام وضوح او
اقلاً اجزائهم هذا الحكم وهو الايجاب والسلب او الوضوح او اللام وضوح او
الشرطية لا يتقاع بديل قوله يرتبط بها المحول بالموضوع ولم يذكر
بان المقدسة التي هي مورد الايجاب والسلب اذ القضية لا بد منها من تسعين فاجزاء القضية اربعة
اجزاءها مورد الحكم والثانية الحكم والفرق بينهما حاصل في صورة الشك والثانية الحكم عليه وبه والثالثة
احدهما من الاولى بكمال وجرت الثانية وحده الاولى ولا عكس للثالثة في صور الشك الحكمية الإجابية التي هي
اي الم رابعا اقتصر على الثانية لان الاخر يستلزم الام تبيينه انما اعتبر ارتباط النسبة بالاجزاء والاقناع
بمن ان المحول دون الموضوع لان الموضوع اربى به الذات وهي مستقلة لا يقتضي وكان من اللق ان
ارتباط المحول بالاجزاء فانه اريد به المعنوم وهو يقتضي ارتباطاً بغيره فلهذا كان
يرتبط بها المحول بالموضوع وان كانت النسبة متصورة بين بين ولم يذكر الم طبع المعاني التي
الجزء الاخر يعني النسبة الحكمية التي هي الحكم اعلم ان اللفظ الدال على النسبة بين
بيني رابط له لا لتعلق النسبة الرابطة بسمية الدال باسم المحلول كقوله
قوله ان زيد هو عالم وهو غير مستقلة لتعلقها بالحكم عليه وبه وبالقضية رابطة فلما جازى الدال
باعتبار الرابطة اما ثمانية او ثلاثة لانها ان ذكرت بها كانت ثلاثة وان على النسبة التي هي مورد
حدثت لشعور الزهن بمعناها كانت ثمانية بذكرها ليس بلانم فاقع في الايجاب والسلب فان
بعض النسب ولا بد منه ان اراد في اللفظ الدال عليه فمفهوم وان اراد في الزهن اللفظ الدال على وقوع
تسليم والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدماً للتقدم في الذكر اي وان تأخر التسليم في النسبة
وضعا في القياس فان وضع المقدم يتبع وضع التالي كاسياتي اعلم ان الملائم المقدم ايضا فالجزء من
والتالي كاجزاء المنفصلة للمتابعة بالمنفصلة بحسب الوضع لا بحسب الطبع القضية متناهية وبيان
عدم الامتياز في جزئها بحسب الطبع كما سنبينه وان كانت حلاً بان يقال بعارة واحدة وكذا
الموضوع محمول فالقضية موجهة هذا في حمل المواط وهو المعنوي وهو محل هو هو
لا حل الاشتقاق وهو او كذا يجوز زيد علم لا يعني عالم او د علم بان يصيبه نقص الاجزاء
بقا الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس كذا كانت اللق ثلاثة فانه القطع
التمهيد على السالبة بطريق التوسع في الجارح لا على الموضوع اذ لا حل في السالبة بل سلبية
وبقاء لها خصوصية قول موضوعها شخصاً معيناً وهي في بؤن الكلية ولذا على النسبة الإجابية
والسلبية وهي لازمة

في الحجة مبادئ تركب منها
والفضل والترتبة تقدم المصرد
على الكبرى وكونها على الشروط
المعنوية من ايجاب الضغري
وكيفية الكبرى في الشكل الاول
مثلاً اعلم ان الوصول الى الصور
تصور والوصول الى التصديق
قياس واستقراء وتبثيل وهذا
كله تصديق لكن تصديق مركب
وهذا الذي سماه بعضهم اي
الخوا خرافة لغيرها احتل
الصدوق والكذب وبعضهم
عرفه بما كان نسبة خارج
نظام او لا نظامه وهي اول
من الاول لان مداول الخبر
انما هو الصدوق والكذب
انما هو احتمال عقلي والقول
هو المركب تقدم القول برادى
المركب عند اهل المنطق
خلافاً لاهل العربية سوا كان
لفظاً

الاول ان التعريف

اعتبرت في كبرى الشكل الاول هو هذا زيد وزيد انسان من فدان كان مفرد
عنه معين كليا هو حال من الخبر وفي الكلمة السالبة لاسي في اللفظ او
الكلم في بعض الافراد اي عليها فالقضية جزئية فان قلت

القضية كليا لاني تسميتها جزئية لان المراد بكلمة الموضوع باعتبار الحصر في
جزئته القضية باعتبار الحكم على بعض الافراد فكلمة القضية ليست كالكلمة
كلية الموضوع بل باعتبار كلمة الحكم وكذا جزئيتها بحسب جزئيتها ولهذا كان موضوع
المهمة كليا مع انها في قوة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس او واحد

خو ليس كل حيوان انسان وليس بعض الحيوان انسانا وبعض الانسان او واحد
من الانسان ليس كائن والعرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دار على
منع الا كباكل بالكتابة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض ونقص
ليس بالعكس فالقضية تسمى مهمة لانه يبين كية الافراد مع ان موضوعها

كلمة كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قول الجزئية لانه مني
صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس مثلا اذ اصدق الانسان كانت صدق
بعض الانسان كانت وبالعكس فاذا القضية مثلثة تخصبه ومهمة
ومحصورة والمحصول تسميان كلية وجزئية وكل واحد من الاقسام الاربعة

اما موجبة او سالبة فالاقسام ثمانية ان القضية الطبيعية كقوله الانسان
عنه اي من الفئمة وقد حصرنا تاخر في الجملة في اربعة اقسام الثلاثة المذكورة
والطبيعية والمراد بالطبيعة هي التي تكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع على
حقيقته وما هيته لا على الافراد كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس فالحكم

بمفهوم المحمول على مفهوم الموضوع اذ الحكم بالنوعية والخصسية ليس على ما صدق
علم الانسان والحيوان بل على نفس حقيقتهما والطبيعة ليست معتبرة
في العلوم لان الحكم في القضايا باعلا ما صدق علم الموضوع وهو لا فراد اذا الموضوع

من القضايا اجرام الاحكام على الذات المتأصلة في الوجود باحوالها والذوات هي
الافراد والاحوال المربومات والطبيعة ليست منها لان الحكم على المفهوم في
عن التقسيم لا يحل الا بخصا لان عدم الاختصاص وان تناول التقسيم شيئا لا يتناول
الاقسام والمقسم هنا هو القضية المعبرة لا تتناول الطبيعة فلا يسلط الحصر

جزوهما لا يقال الخصصية ايضا ليست معتبرة في العلوم اذ لا يبحث
فيها عن الاشخاص لا نناقش بل هي معتبرة في ضمن المحصورات بالقضايا
المعتبرة في ذاتها محصورة في المحصورات الاربع لما ذكر من تقسيم الجملة

شروع

في كبرى الشكل الاول هو هذا زيد وزيد انسان من فدان كان مفرد
عنه معين كليا هو حال من الخبر وفي الكلمة السالبة لاسي في اللفظ او
الكلم في بعض الافراد اي عليها فالقضية جزئية فان قلت

ص

ص

ص

ص

ص

شروع في تقسيم الشرطية وقد مر على الشرطية لبساطتها فان الجملة وان كانت
مركبة في نفسها الا انها تقع جزئيا الشرطية فتكون بسيطة باللفظ ليس بها كقولها
اقل اجرامها ولا يعني ان الجملة بجميع اجزائها جزئيا الشرطية كما سياتي ان المراد

الشرطية لا كونه بل معنى جزئيتها ما عدل الحكم فتنبيه لذلك كالمعلمة اي
بان المقدم علمه التالي او معلوله او يكونا معلوليه علمه واصل كقولنا ان كان
الزهر موجودا فالعالم مضي فان وجود الزهر وايضا العالم معلولان لتلك

اوحد ارتباط احدهما بالآخر وهو طلوع الشمس وليركب كراتنا رجب
هذه الفهم اما التضايقات الضائفة لوان احوال شيئين متقابلة في الآخر
وقيل هو نسبة بين شيئين لا يعقل احدهما بدون الآخر كالانوثى واستوثر لا

يحق ان تعريف التزمومية بما ذكر لا يتناول التزمومية الكاذبة لعدم اعتبار
ص التالي في العلاقة بينه فخوان كان الانسان ناطقا فالحكم ناطقا هذه صا دة
فالا ليقال التزمومية ما حكم به بصدق وخفية على نقد بر صدق اخرى العاين ناهقا
لعلاقة موجبة لا ذكر فانه لا يتناول التزمومية الكاذبة فان الحكم للعلاقة ان

طابق الواقع بان الحكم متحققا والعلاقة متحققة وان لم يطابق الواقع فالعدم
الحكم في الواقع او لشيئ من غير علاقة كالمثال المذكور وان صدق التالي
في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل على الاتفاق فالقضية اتفاقية

لوقال ايضا هي التي حكم به بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا للعلاقة
لتناوله الاتفاقية الكاذبة فان الحكم بصدق التالي لا للعلاقة بل بالاطابق
الواقع بان لا يصدق التالي فخوان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وصدق

وتوجد العلاقة كاني التزمومية وعلى هذا التزمومية الصادقة اتفاقية كاذبة
والاتفاقية الصادقة التزمومية كاذبة س المقدم في الاتفاقية
لا يكون الا صادقا في نفس الامر حتى لا يجوز ان كان زيد ناطقا فالحكم ناطقا
في التزمومية فانه مفروض الصدق سواء كان صادقا في الواقع او كاذبا فخوان

كان الانسان حارا فهو ناطق فاطفا التزمومية صادقة والمقدم كاذب والتالي
صادق على تقدير صدق المقدم ولو لم تكن ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق
فقدرة ليست لزومية لان التالي لم يصدق قبل تقدير صدق المقدم علم
ان المعبر في القياس التزمومية للاتفاقية كاسيات العود اما زوج واما

اللوكة

www.alukah.net

فردانها لا يصدقان ولا يكذبان وفي مائة الحج والخلو معا وهي موجبة واما سالبها
 فترفع العناد في الصدق والكذب معا فتكون ليس البتة اما ان يكون عز الانسان
 اسود او كاتبا فانها يصدقان ويكذبان اشهد من الثاني بين حربي الاجز
 الواحد مائة الحج ومائة الخلو فان الثاني في مائة الحج في الصدق وفي مائة الخلو
 في الكذب فقط لانه يوجد الثاني من حربيها والصدق والصدق والصدق
 العيان وبالكذب التفتضان وتفتض كل رقع فان كان الجزان اثباتا تفتضها
 نعم وان كانا مضافا فتفتضها اثبات لجواز ان يكون الشيء لا حجر او لا حجر اما ان يكون حيوانا
 وسالبها ترفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون انسانا يكون الشيء
 لا حجر او لا حجر اما ان يصدقان ولا يكذبان والا كان حجر او حمارا فانه ط في
 هذه القضية بالتناهي بين ان لا يكون في الحجر وان يغرق وفيه يفتضا العنان
 فان تفتض في الحجر لا يكون وتفتض لا يغرق يغرق فالعناد بين هذه التفتضات
 فلا حتميات والا كان وعزق وهو طال بل ان لم يكن في الحجر لمزم ان لا يغرق وان
 كان يغرق لمزم ان يكون في الحجر لا بين ان يكون في الحجر وان لا يغرق فارة
 الى عدم العناد بين الجزين في الصدق فان الكون في الحجر مع عدم الغرق يصدقان
 وسالبها ترفع العناد في الكذب فقط نحو ليس ريدا اما ان لا يكون في الحجر واما ان
 يغرق فان عدم الكون في الحجر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كرامة حق في
 صدق فيه موجبة منع الحج كذب فيه سالبته وصدق فيه سالبته مع الصدق في كل
 مادة صدق فيه موجبة منع الكذب فيه سالبته وصدق فيه سالبته مع الصدق في كل
 الحج وكذا امر جانب سالبتهما وكل شي بين صدق بين عيناها منع الحج صدق
 بين تفتضها منع الخلو والعكس لكن بعد الاتفاق في التفتض اي لا حاسم والصدق
 كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو والعدد الزائد ما يزيد على
 من كسور عليه كاشي عشرة والثاني ما يكون اجزا ومنه تفتضه كاشي ثمانية
 والمساوي ما تكون اجزا ومساوية له كالسنة لا حتميات في
 الاعين الثلاثة لانها متفصلة حقيقة تمتع اجتماع اجزائها وبالعكس في
 ان تفتض احد الاجزا يستلزم عينا الاخر يستلزم كونه زائدا او كونه غير زائد
 هذا بيان استلزام العين التفتض وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا هذا
 استلزام التفتض العين وقد كانت بينهما اي بين الزائد والمساوي مع الحج
 لهذا انضاف الى استلزام كونه زائدا او كونه مساويا باطلا وهذا الباطل نشأ من ترك
 المتصلات من الجزين وما لزم منه الباطل فهو باطل وقد كان بينهما

شيء

اي

اي الزائد والمساوي منع الخلو فلا يرفعان هذا خطه اي استلزام غير الزائد غير
 المساوي باطل كقولنا هذا العدد ارجح من هذا التركيب لحر غير ملحق به ولجزا اوله
 وهو العدد اما ان يكون مساويا لعدد العدد واصله الى اصل هذا التركيب
 فلما كانت هذه القضية المتفصلة وهو قوله العدد اما مساو لعدد العدد
 او غير مساو له وفيه تلك الحيلة اعني العدد اما ان يكون مساويا لعدد العدد
 ولحق انهاء ذلك المتفصلة مركبة عن بلده اجزا الحيلة قلنا طلاق الحيلة على هذه
 القضية مع وجود حرف اما المتناهي للحزم بالحكم لا يخلو عن تسامح جزء المتصلة خزان
 فلا ترك الحقيقة الامر جزئ لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
 لا تصور الا بين جزئين صريحت ان النسبة بين امور لا تكون واحدة فتركها من اكثر
 من جزئين اما هو بحسب الظاهر بحسب الحقيقة فالانفصال الحقيقي في مثالنا على
 الحقيقة بين ان يكون العدد زائدا او لا ثم على تقدير ان يكون زائدا بين كونه ناقصا او
 مساويا وقبل هذا المثال من ثلاث متصلات احدها عن الاول والثاني وهو قولنا
 العدد اما زائد او ناقص وتأتي من الاول والثالث كقولنا العدد اما زائد او مساو
 والثالث عن الثاني والثالث كقولنا العدد ناقص او مساو وثلاثة اجزا مطروقة ولحق ان
 الوار بالانفصال ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق الا بين جزئين منه وان كان عن
 مطلق الانفصال فيتحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة وكذا امانة
 الخواي لا تركب الا من جزئين فيه نظرا في مائة الخلو تركب من اكثر من جزئين
 حيا اما ان يكون هذا الشيء لا حجر او لا حجر او لا حيوانا فانه لا يكذب جميعا بان يكون حجرا
 او حجرا او حيوانا فالتساوي حاله الكذب دون الصدق لا يجوز اجتماعها وكذا امانة الحج
 يجوز تركبها من ثلاثة اجزا هذا الشيء اما حجر او حمار او انسان وتركب من ثلاثة
 اجزا اما هو الحقيقة على حسب الواقع اعلم ان الواقع والخارج ونفس الامر الفاظ
 متقاربة اليوم معناها الخارج عن المحسوس المشاعر في مقابلة لما في العقل فالتساوي
 يكون منه وفي العقل كالحزبات الموجودة في الاعيان كرسد وتارة يكون في الذهني
 فقط كحريتين وعق وتارة يكون فيه فقط كمتساوي الزوايا بالمثلث ومعرفة
 كزيد وعمر والسما والارض ومعرفة قضية كزيد وزيد كاتبة الاختلاف بالانفصال
 والانفصال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتا وهو موجود والعدد اما زوج او فرد

فقد لا يسي تباين العدد الاختلاف بالاجاب والسلب والاختلاف بالكلية
 والحكمة كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان فمما لا يسي تباين
 بالكلية والحكمة والاختلاف بالعدول بالعدول والتحصيل نحو كل انسان حيوان
 وبعض الانسان حيوان اوزيد عالم ريد لا عالم والعدول في التي يكون حرف السلب
 منها جزا من المحمول والموضوع ومنها متساوية معدولة الموضوع كل احصاء حجة
 ومعدولة للمحمول فربما كانت معدولة الطرفين كل لاجي لا عالم والمحملة هي التي
 لم يكن حرف السلب جزا منها وان كانت سالبة لكون كل من طرفيها وجودي بخلاف
 العدول وغيره نك اي كضرورة والامكان والذوق هو الاطلاق في انقضائها
 الموضوعية كالضرورة والديمومية والممكنة والمطلقة
 بواسطة وهي مساواة المحمولين المقنضية لان يكون ايجاب احدها في قوة
 اتحاد المحمول واتحاده هنا عند التقدير ولا يتحقق التناقض شرطه
 اتفاقهما في ثنائي وحدات الخ الصحيح ان المعبر في التناقض النسبة الحكمة حتى
 يرد الايجاب والسلب على شيء واحد وان وحدتهما مستقلة لهذه الوحدات وعدم
 وحدة شيء منها لعدم وحدة النسبة والافلا حصر فيما ذكره لا يتناقض التناقض خلا
 الالة كونه بد كاتب اي بالقلم الواسطي يبد ليس بكاتب اي بالقلم الزكوي والعلة
 نحو النجار عامل اي للسلطات ليس بعامل اي لغيره والمفعول به كونه بيد
 ضارب اي عمره يد ليس بضارب اي يكر الى غير ذلك والحق ان مراد المص
 الخ مناقشة ظاهرة لان الاختلاف بالظن والجزئية انما يشترط في تناقض
 المحصورات كما ياتي دون المحصورات فذكر هذا الفضا ليس في محله
 تكون احدها ممكنة والاخرى جزئية تقدم مثاله فان قلت لا اتحاد للموضوع
 فيها قلت المراد بالموضوع في ذلك المسئلة الموضوع في الذكر هو متحد
 فلو قد اي المص بعد قول الخ مناقشة ظاهرة ايضا كقولنا كل انسان كاتب
 اي بالفعل ولا شيء من الانس كاتب اي بالفعل بعض الانس كاتب اي
 بالفعل بعض الانس ليس بكاتب اي بالفعل وان كانت القضية ان
 مهملة الخ فنه نظر لان التناقض لا يقع بين جزئيتين لجواز صدقهما لان حكم
 المحمولات حكم المحصورات في التناقض فاذا قلنا الانسان كاتب الانس كاتب
 ليس بكاتب لم يكن بينهما تناقض لصدقهما كونهما في قوة الجزئيتين بل انما يقع
 التناقض بيني مهملة ومحصورة فنفيض الموجهة المهمة السالبة الكلية كقولنا

وقف لله تعالى على رواق المفان في بالاذهر

الانسان كاتب شيء من الانس كاتب ونفيض السالبة المهمة
 الموجهة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب ولوقال
 وان كانت القضية مهمة فحكم المحصورة لكان اولي ويمكن ان
 يقال اطلق عليهما مهملة قبل حصول التناقض لا بعده
 وهو عبارة عن ان يصير الموضوع محمولا الخ يصير كاتبا بالان
 العكس لطيف على معنيين على القضية الحاصلة من التبدل المذكور على
 نفس التبدل فلو لم يشدد لم يصار معنى ثالثا ولوقال المص
 العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا الخ وجه الاصوبية ان
 المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المعلوم في الاصل والحق في اذا
 قلنا كل انسان حيوان يكون المراد من الانس افرادة ومن الحيوان مجموع
 اعم الجسم الذاتي الحساس ومن البين اذا عكسا وقلنا بعض الحيوان
 انسان لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا الموضوع
 الذي هو ذات الانسان محمولا لان الذات لا تحمل على المعلوم بل موضوع
 العكس ذات المحمول في الاصل ومحمولة وصف الموضوع في الاصل فيكون ذات
 الحيوان موضوعا ومفهوم الانسان محمولا واجيب بان المراد بالوضع
 والمحمول في الذكر مع ان ما ذكره السلب يصح التعريف بل المواضع المذكورة
 باقية ايضا فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع
 ووصف المحمول فالمراد بالجزء الاول والثاني في الذكر ايضا في الحقيقة فاعلم
 ذلك ولين سلما ذلك يعني ان الموضوع يصير محمولا والمحمول
 موضوعا كما ذكره المص لكن يخرج عن التعريف المذكور على شرطيات لانها
 لا موضوع فيها ولا محمول والمبا فيها مقدم وتالي فلا يكون التعريف جامع
 وشرط التعريف ان يكون مطردا منعكسا واجبا بان المص لم يقتصر البحث
 عن عكس الشرطيات اما للاختصاص او للعلم به بالقباس على الجملة ولو عرف
 العكس ما ذكره السلب على الشرطيات لان الجز الاول من القضية اعم من
 ان يكون موضوعا ومقدما والجز الثاني اعم من ان يكون محمولا وتاليا
 وانما اعتبر بقا الايجاب والسلب الخ ولانه لو انعكس الموجه الى الالب والالب
 الى الموجب لزم سلب احدها منسأوين عن الاخر وحمل احدها منسأوين على الاخر
 اما الاول فكم في قولنا كل انسان ناطق فانه لو انعكس الى السالب وقلت بعض

الناطق ليس بان لازم الامر الاول واما الثاني فكما في قولنا لا شيء من
الانسان يحرق فانه لو انعكس الى الموجب وقيل بعض المحرقين ان لازم الامر الثاني
قوله فلم يجدوها في اكثر اي الزلا احوال والضمير البارز للمناطق
لان العكس لازم للقضية وهي ملزومة وكلما وجد المعلوم وجد اللازم
لو فرض صدقها يلزم صدق الاصل انما عبر بالعرض لانه ليس المراد بها
الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل
يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وان كان غير مطابق للواقع
عن الملزوم كالانسان والحيوان فان الملزوم لا يمتنع ان يكون كاذبا
ملزوم حتى صدق الانسان صدق الحيوان والا لوجد الانسان بدون الحيوان
وهو باطل ولم يعتبر بقا الكذب بعقوان كان الاصل كاذبا كان العكس كاذبا
لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم لانه اذا انتفى الملزوم الانسان
لا يلزم منه انتفاء الحيوان لجوانه كونه فرسا وحمارا في اللازم الا ان
اللازم المساوي فيلزم كالات وقابل العلم فان نفى كل منهما يلزم نفى
الاخر والحد والمحدود فتفطن لذلك فعلى هذا قول المصنف والكذب لا
يكون الا خطا فيه نظرات الخطا انما يلزم اذا كان معناه ان الاصل ان كان
كاذبا كان العكس كاذبا بالعدم استلزام كذب الملزوم كذب اللازم اما اذا كان
معناه ان كان العكس كاذبا كان الاصل كاذبا فلا خطا لا استلزام كذب الملزوم
كذب اللازم وهذه المعنى صحيحة في نفسه وان كان فيه قلق فتأمل لا يلزم
ان تنعكس كلمة انما قال لا يلزم انما قد تنعكس كلمة نحو كل انسان ناطق وكل
ناطق انسان لكن هذا الاسم عكس لان ذلك بخصوص المادة لكون المحمول
مساويا للموضوع فلو كان مساويا للموضوع كما مر ولما قال ان يقول المحمول
ينهم منه ان المحمول قد يكون مساويا للموضوع كما مر ولما قال ان يقول المحمول
يجب ان يكون اعم من الموضوع واما لان المعنى من المحمول المفهوم ومن
الموضوع الذات والمفهوم اعم من الذات وقولهم المحمول هنا مساو مرادهم كسب
الحاصد لا المفهوم فتفطن لذلك وهو محال اي لا اواة الاخض لا اعم
واما انعكاسها جزئية ان اعم ان القوم في بيان عكس القضايا
ثلاث طرق احدها الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محال الاخر
وهو

لان الشاخص
جزءه كاي

حيوان

وقف احمد العزى التامسة على رواق المغارة بنى بالازهر

وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وجمل وصف للموضوع والمحمول
عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسوال
المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث
طريق العكس وهو ان نفى نقيض العكس ليحصل ما ياتي في الاصل وليس
هذه الطرق الثلاث طريق العكس والخلف ثبدها في نظرية الاقتران
نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فطريق الاقتران
فرض ذات الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان كما اذا وضناه
كما تبا وتلقا كل كانت حيوان وكل كانت انسان ينتج من الشكل الثالث
نقيض الحيوان انسان بعد جعل الكري صغيري لينتج المطلوب
او عكس المنتجة مع جعلها كبرى فاجتمعت والاو في قوله ان يقال الخ
المحقق يبرهن ان طريق العكس والخلف ولي في طريق الاقتران
في البيان لان الاستدلال بالديدي اقوى من الاستدلال بالنفري
لقيم الاول كل احد بخلاف الثاني اذا صدق كل انسان حيوان
الخ هذا طريق العكس لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان هذا
هو العكس الذي يريد ان يستدل على صحته ولما قال لزم ان العكس لزم
للقضية والاى وان لم يصدق بعض الحيوان انسان لصدق نقيضه
لان النقيضين لا يمتنعان بل لا بد من نبوت احدهما فاذا كذب احدهما
صدق الاخر وقد فرضنا بعض الانسان حيوان غير صادق فتعني صدق
نقيضه وهو السلب الكلي فنتلف ليس بعض الانسان بحيوان
فيه نظرا ههنا هذا عكس نقيض العكس الذي هو الالبه الكلمة فبات
العكس لازم القضية كالنقيض والالبه الكلمة تنعكس نفسها فكان الصواب
ان يقال لا شيء من الانسان او يضم هذا طريق الخلف ذلك
النقيض اي وهو لا شيء من الحيوان بات الى الاصل وهو كل انسان حيوان
بات جعل صغيري بالنقيض كبرى ينتج من الاول لا شيء من الانسان بات
وهو محال فثبت النقيض الاخر وهو بعض الحيوان انسان وهو المطلوب
لان المحال انما لزم من نقيض العكس وهو السلب الكلي والزم منه الباطل
فهو باطل واذا بطر احد النقيضين تبين الاخر وهو الاحباب الجزئي